

مذكرة سياسات رقم 8

التطورات الأخيرة للصناعات الغذائية في سوريا

معضاد قرقوط

المركز الوطني للسياسات الزراعية

كانون الثاني 2006

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



جدول المحتويات

1	1 - مقدمة
1	2- أهداف الورقة
2	3- قطاع الصناعات الغذائية في سورية
2	1-3 القطاع العام
4	2-3 القطاع الخاص
6	3-3 القطاع المشترك للصناعات الغذائية
7	4- المشاكل الخاصة و المشتركة
7	5- نتائج ومقترحات :

1 - مقدمة

ركزت السياسات العامة في الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي على إيجاد دور للقطاع العام في مجال الصناعات الغذائية حيث تم إنشاء معامل السكر والكونسروة والزيوت وغيرها . ونظراً لعدم تمكن معامل القطاع العام لتلبية الطلب المتزايد على السلع الغذائية والمصنعة فقد بدأ وبشكل تدريجي منح القطاع الخاص بعض التسهيلات للعمل في مجال الصناعات الغذائية وذلك في إطار التعددية الاقتصادية .

بدأ القطاع العام يتعرض إلى العديد من الصعوبات نتيجة منافسة القطاع الخاص من جهة ولعدم تمكنه من تطوير الصناعات القائمة لتحسين قدرتها التنافسية على الصعيد المحلي أو في حال تصدير منتجاته ، مما أدى تدريجياً إلى تراجع في الكميات المنتجة للعديد من المواد الغذائية المصنعة ، انعكس ذلك في انخفاض حصته من إجمالي إنتاج هذه المواد . كما تراجع دوره في عملية التصدير والتجارة الخارجية ، حيث توقف تصدير بعض المواد وانخفضت الكميات المصدرة من مواد أخرى .

منذ منتصف الثمانينات شهد القطاع الخاص نمواً تدريجياً نتيجة لإجراءات الدولة التشجيعية . وعليه فقد صدر المرسوم رقم 10 لعام 1986 القاضي بإقامة شركات زراعية بين الدولة والقطاع الخاص وإصدار القانون رقم 10 لعام 1991 / قانون الاستثمار / مما أدى إلى تزايد مطرد لحصة القطاع الخاص في الكثير من منتجات الصناعات الغذائية . وكذلك فإن الصادرات السورية من المواد الغذائية شهدت نمواً ملحوظاً اثر دخول القطاع الخاص هذا المجال¹ .

2- أهداف الورقة

تهدف هذه المذكرة إلى عرض وتحليل الوضع الراهن لقطاع الصناعات الغذائية في سوريا .

في البداية أدرجت الورقة الصعوبات والقيود التي تعيق تحديث وتطوير القطاع العام بهدف إيجاد السبل المناسبة لتعزيز وتفعيل دوره في برامج التنمية وتحديد المجالات الملائمة لعمل القطاع العام بفعالية وإتاحة هامش لصناعة غذائية خاصة منافسة . ثم تستعرض الورقة التطورات الأخيرة لمكونات الصناعات الغذائية في القطاع الخاص بدءاً بملاحظة الزيادة في عدد المشاريع العائدة لهذا القطاع حيث هدفت بمعظمها لتعزيز فرص الإنتاج والمنافسة في الأسواق الخارجية كما في الأسواق الداخلية . ثم بالارتقاء الملحوظ لحصته في العديد من المنتجات الغذائية وعبر الإشارة إلى النمو السريع لدوره في التصدير والتجارة الخارجية . وفي الواقع إن النقص في البيانات المتاحة لم يسمح بالقيام بتحليل شامل وتفصيلي للواقع الفعلي المتعلق بالصناعات الغذائية الخاصة ودورها في الاقتصاد السوري . لذلك فإن أحد الأهداف الأخرى لهذه الورقة هو تسليط الضوء على الحاجة الفعلية للبيانات الضرورية لتحليل هذا القطاع ومن ثم استخلاص الإجراءات الممكنة في هذا الخصوص .

¹أنظر واقع الغذاء والزراعة 2005- الفصل الخامس

3- قطاع الصناعات الغذائية في سورية

أن إجمالي قيمة إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات إضافة إلى التبغ في كلا القطاعين يشكل حوالي 25 % من إجمالي قيمة المنتجات في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 1998 – 2004². ويعتمد قطاع الصناعات الزراعية والغذائية في سوريا بشقيه العام والخاص بشكل أساسي على الإنتاج المحلي من المحاصيل مثل الشوندر السكري والقطن والقمح ، والأشجار المثمرة كالزيتون والعنب والتفاح والحمضيات ، إضافة إلى المنتجات الحيوانية المحلية كالحليب .

إن أهم المنتجات الغذائية التي تنتجها شركات القطاع العام والخاص هي : مشتقات الألبان- الخبز- البسكويت- الزيت النباتي – رب البندورة – الأغذية المعلبة – المرملة – عصير الفواكه – المشروبات الغازية ، إضافة إلى صناعة السكر التي تتم بشكل كامل في القطاع العام كما إن صناعة البيرة حتى العام 2004 كانت حكراً للقطاع العام ، بينما يعتبر كامل إنتاج زيت الزيتون تقريباً يتم في القطاع الخاص .

يعمل في مجال الصناعات الغذائية في سوريا ثلاثة قطاعات : القطاع العام – القطاع الخاص - القطاع المشترك .

- التصنيع الغذائي العام : يتألف بشكل رئيسي من المؤسسة العامة للصناعات الغذائية التي تستثمر 24 معمل³ في العديد من السلاسل الغذائية ، والمؤسسة العامة للسكر وكلاهما يتبعان وزارة الصناعة إضافة إلى الشركة العامة للمطاحن والشركة العامة للمخابز التابعتين إلى وزارة الاقتصاد والتجارة .
- التصنيع الغذائي الخاص : يتكون من الشركات التي أسست وفق القانون رقم 10 لعام 1991 إضافة إلى الشركات التي أسست وفق القانون رقم 21 لعام 1958 والقانون رقم 3 لعام 1952⁴ .
- التصنيع الغذائي في القطاع المشترك : وهو مكون من الشركات المشتركة بين القطاع العام ممثلاً بالدولة والقطاع الخاص، والشركات المشتركة الدولية بنتيجة التعاون بين سوريا وبعض البلدان العربية والأجنبية ، والشركات المشتركة الخاصة بين الرأسمال المحلي والرأسمال الأجنبي .

1-3 القطاع العام

إن حصة قطاع الصناعات الغذائية العام وصلت بالمتوسط 12% من إجمالي قيمة منتجات قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 1998-2004 ، ويقوم هذا القطاع بتشغيل 23641 عامل وسطياً للفترة 2001-2004 يشكلون نحو 22%

² المكتب المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية السنوية 1999-2005
³ من الملاحظ أنه بعد العام 2003 تم دمج بعض الشركات والمعامل أو إغلاق بعضها وإتباعها إلى شركات أخرى (شركتي مز يريب وجبله) . هذا يوضح الفروقات في أعداد الشركات والمعامل التي قد يجدها القارئ في منشورات أخرى مثل تقرير واقع الغذاء والزراعة 2002، 2005.

⁴ القانون 21 لعام 1958 يجيز الاستثمار بغض النظر عن حجم رأس المال بينما القانون رقم 10 لعام 1991 يتضمن بعض الشروط الخاصة برأس المال حيث يتطلب كحد أدنى 10 ملايين ليرة سورية لتأسيس أي مشروع إضافة إلى شروط أخرى .

من إجمالي العاملين في قطاع الصناعات التحويلية العام⁵ ، وقد لعب القطاع العام دوراً هاماً في مجال تأهيل وتدريب الكوادر الفنية العاملة في هذا المجال .

كان القطاع العام يدير معظم الصناعات الغذائية في سورية في إطار السياسة الاقتصادية في هذا المجال ، مستفيداً أيضاً من الحماية شبه الكاملة التي كانت مطبقة على الأسواق المحلية .

تتركز أهم نشاطات قطاع الصناعات الغذائية العام على المنتجات لتالية :

الطحين : تعمل الشركة العامة للمطاحن بطاقة إنتاجية تصل 6000 طن باليوم تعادل حوالي 1.8 مليون طن بالسنة . ومعظم مطاحن الشركة تعمل منذ الستينات ، منها خمسة مطاحن حديثة أنشئت في الأعوام 1997-1998 بطاقة إنتاجية 500 طن باليوم لكل منها ، وإجمالي الإنتاج السنوي للطحين موضح في الجدول المرفق رقم 1 . تتحمل الشركة العامة للمطاحن مسؤولية إنتاج الطحين القياسي المنتج في مطاحنها وفي مطاحن القطاع الخاص المتعاقدة معها وفق مواصفات محددة والمخصص لصناعة الخبز في الأفران الخاصة أو العامة ، مع العلم أن هذا الطحين يتضمن مرحلتين من الدعم الحكومي دعم القمح ودعم تكاليف إنتاج الطحين .

الخبز : تقوم الشركة العامة للمخابز بإدارة المخابز العائدة للقطاع العام والبالغة 175 مخبزاً تحتوي على 257 خطاً لإنتاج الخبز ، من هذه المخابز 61 مخبزاً بخطوط إنتاج منفردة تستثمر من قبل القطاع الخاص ، و يبين الجدول رقم 1 المرفق الإنتاج السنوي للخبز .

المعكرونة : تدير المؤسسة العامة للصناعات الغذائية شركة اليرموك لصناعة المعكرونة ، تصل طاقتها الإنتاجية نحو 3500 طن سنوياً ، لكن الشركة أنتجت أقل من 50% من طاقتها الإنتاجية خلال الخمس سنوات الماضية الجدول المرفق رقم 1 .

البسكويت : توجد ثلاث شركات عامة لصناعة البسكويت هي شركة غراوي- شركة كاميليا- شركة الشرق . تصل إجمالي طاقتها الإنتاجية نحو 8000 طن سنوياً . رغم ذلك أنتجت هذه الشركات أقل من 25% من طاقتها الإنتاجية خلال الخمس سنوات الماضية (الجدول المرفق رقم 1).

مشتقات الألبان : تقوم ثلاث شركات عامة بإنتاج مشتقات الألبان ، تقع في دمشق – حمص- حلب . والطاقة الإنتاجية لهذه الشركات مجتمعة تصل الى 36800 طن سنوياً من الحليب ، لكن مؤخراً استعملت فقط 75% من طاقتها الإنتاجية . وتنتج الحليب المعقم والمبستر للاستهلاك المباشر – اللبن الرائب- اللبنة- الجبنة ، ولكن الكميات المنتجة من هذه المواد غير ثابتة وتعتمد على طلب السوق .

صناعة الزيت النباتي (زيت بذور القطن) : هناك ثلاثة معامل لإنتاج الزيت من بذور القطن تقع في حلب - حماة – حمص . حيث يلتزم المزارعون بتسليم كامل كميات الإنتاج من القطن إلى المؤسسة العامة لحلج و تسويق الأقطان

⁵ المكتب المركزي للإحصاء – المجموعات الإحصائية السنوية 1999-2005

والتي بدورها تقوم بتسليم بذور القطن إلى الشركات العامة للزيوت. تصل الطاقة الإنتاجية لهذه الشركات إلى 43000 طن سنوياً . من الملاحظ أن الإنتاج تجاوز الطاقة الإنتاجية بقليل خلال الفترة 2000-2003 بينما انخفض في العام 2004 إلى حوالي 80% من الطاقة الإنتاجية (الجدول المرفق رقم 1) .

صناعة السكر : تتم صناعة السكر بشكل كامل في القطاع العام. وقد وصل الإنتاج إلى 153 ألف طن بالمتوسط خلال الفترة 2001-2003 بما فيه الكميات المكررة من السكر الخام المستورد حيث يغطي حوالي سدس الاحتياج السنوي⁶ . لذلك تقوم الحكومة باستيراد السكر الخام والمكرر لتغطية جزء من الطلب الداخلي على هذه المادة والسماح للقطاع الخاص باستيراد باقي الاحتياج المحلي .

تصنيع العنب : تعمل في مجال تصنيع العنب شركتان من شركات القطاع العام هما شركة الريان بالسويداء وشركة الميماس في حمص . يصل مجموع طاقتهما الإنتاجية إلى نحو 29 ألف طن من العنب سنوياً ، وعادة تعمل هذه الشركات بكامل طاقتها الإنتاجية مستفيدة من فائض الإنتاج المتكرر وانخفاض سعر العنب التصنيعي مقارنة بأسعار المنتجات المصنعة ، إن معظم كميات العنب تحول إلى صناعة العرق بمعدل تحويل 15% بينما تحول الكميات الأخرى إلى نبيذ.

البيرة : تقوم شركتا بردى الواقعة في دمشق وشركة الشرق في حلب بعملية تصنيع البيرة في سوريا . وقد كان الإنتاج خلال الخمس سنوات الماضية مستقراً تقريباً ويغطي الطاقة الإنتاجية السنوية لهذه الشركات (الجدول المرفق رقم 1) . وقد منحت الحكومة مؤخراً ترخيصاً للقطاع الخاص لإنتاج البيرة بشرط تصدير كامل الإنتاج .

إن إنتاج بعض المواد في القطاع العام مثل المرملاذ - البازلاء المعلبة - المعلبات الغذائية الأخرى - المياه المعدنية - شهد تزايداً طفيفاً خلال الفترة 2001 - 2004 ، رغم أن معظم الكميات المنتجة لا تزال دون الطاقة الإنتاجية للمعامل العامة (الجدول المرفق 1) .

في نفس الوقت فإن إنتاج رب البنودره شهد انخفاضاً كبيراً ، بينما انخفض إنتاج المعكرونة والبصل المجفف والمشروبات الغازية بشكل طفيف⁷ . بدأ هذا الانخفاض منذ منتصف التسعينات بالنسبة لبعض المنتجات مثل الأغذية المعلبة (معلبات غذائية مختلفة) - البسكويت - المعكرونة - التي انخفض إنتاجها بنسبة 41% و 71% و 45% على التوالي خلال الفترة 1995-2004 ، وهذا الانخفاض مضافاً إليه النمو والتوسع في إنتاج هذه المواد من قبل القطاع الخاص أدى إلى تراجع حصة القطاع العام في إنتاج هذه المواد من 81% - 41% - 34% على التوالي في العام 1995 إلى 39%- 9%- 14% في العام 2003 . وبالنظر إلى إنتاج الخبز، رغم التزايد الطفيف في إنتاج القطاع العام لهذه المادة خلال السنوات القليلة الماضية فإن حصة القطاع العام من إجمالي إنتاج الخبز انخفضت من 36% في العام 2000 إلى 31% في العام 2003 .

2-3 القطاع الخاص

⁶ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي - تقرير الوضع الراهن للمحاصيل الاستراتيجية الزراعة 1990-2003
⁷ المؤسسة العامة للصناعات الغذائية - قسم الإحصاء - التقارير السنوية

اعتباراً من منتصف الثمانينات بدأت الدولة في التحرير التدريجي للاقتصاد والتحول نحو اقتصاد السوق ، من خلال إرساء التشريعات المناسبة في مجال الاستثمار والتجارة الخارجية والسياسات النقدية والمصرفية . وقد هدفت هذه السياسات إلى توسيع دور القطاع الخاص في برامج التنمية الاقتصادية . وقد كان قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته من أهم هذه السياسات التي شجعت القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها قطاع الصناعات الزراعية والغذائية . كما نصت الخطة الخمسية التاسعة على تشجيع من يرغب من القطاع الخاص في إقامة مشاريع التصنيع الزراعي والتوضيب والفرز والتعبئة والتغليف والتخزين بشكل خطوط متكاملة وإعطائهم ميزات تشجيعية وتسهيلات تمويلية . كذلك فقد اتخذت الدولة سلسلة من التدابير لدعم الصادرات منها على سبيل المثال تخفيض الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات المصدرة لزيت الزيتون وذلك بهدف تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية وتشجيع الشركات المصدرة على تصدير زيت الزيتون .

بسبب الإجراءات الحكومية السابقة الذكر شهد القطاع الخاص العامل في مجال الصناعات الزراعية والغذائية نمواً كبيراً . وقد وصل عدد المشاريع المتعلقة بتعبئة وتجفيف وتصنيع المواد الغذائية المشمولة بأحكام القانون رقم 10 لعام 1991 منذ صدوره حتى العام 2003 / 267 / مشروعاً بنسبة حوالي 23 % من إجمالي عدد المشاريع الصناعية . إضافة إلى الشركات والمنشآت التصنيعية والحرفية ذات الحجم الصغير المرخصة على القوانين والمراسيم الأخرى مثل القانون 21 لعام 1958 والتي كانت موجودة سابقاً والكثير منها بدأ حديثاً مترافقاً مع السياسات التشجيعية المتعاقبة من قبل الحكومة للاستثمار في هذا القطاع ، والتي بلغت / 561 / مشروعاً خلال الفترة 2001 – 2003 (جدول 1) . ومن الجدير بالملاحظة أنه لا تتوفر بيانات محددة حول الطاقة الإنتاجية المتاحة للمشاريع الخاصة وحجم العمالة فيها . إضافة إلى عدم وجود بيانات حول الكثير من أنواع الصناعات الغذائية الخاصة مثل مشتقات الألبان – الطحين – المرملاد – رب البندورة – الخ ، كما هو مبين في الجدول رقم 1 .

جدول رقم 1 – عدد مشاريع الصناعات الغذائية المنفذة في القطاع الخاص وفق القانون 21 لعام 1958 (1995، 1998-2003)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1995	الصناعة
الصناعات الغذائية							
210	206	145	122	136	178	168	عدد المشاريع
1 611	1 260	1 421	1 147		684	1 329	رأس المال (مليون ليرة سورية)
1 342	845	1 169	578	681	810	689	عدد العاملين
إجمالي الصناعات التحويلية							
695	714	600	590	665	791	608	عدد المشاريع
4 439	3 51£	4 854	4 313	3 165	2 081	2 749	رأس المال (مليون ليرة سورية)
4 173	4 244	4 414	2 803	3 116	3 252	2 823	عدد العاملين

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - أعداد مختلفة

وقد عكس هذا التطور في عدد المشاريع المنفذة تزايد مطرد لحصة القطاع الخاص في الكثير من منتجات الصناعات الغذائية مثل الكونسروة والبسكويت والمعكرونة والخبز ويعتبر كامل إنتاج عصير الفواكه ومعظم إنتاج الشوكولاتة

وزيت الزيتون يتم في القطاع الخاص ، كما ازدادت حصة القطاع الخاص من إجمالي إنتاج الزيوت النباتية من 49% في العام 2000 إلى 61% في العام 2003 .

لم تتوفر معلومات عن الحجم الإجمالي لمنتجات الألبان المصنعة في القطاع الخاص ، علماً أن صناعة الألبان في سوريا تتم بمعظمها في هذا القطاع . ويوجد عدد كبير من المنشآت المتوسطة والصغيرة تعمل في مجال الخبز والحلويات والزيوت والمشروبات . و أظهرت البيانات المتوفرة تزايد ملحوظ في كميات الأغذية المصنعة في القطاع الخاص خلال الفترة 2003-2000 ، فقد ازداد إنتاج الخبز 42% والزيوت النباتية 49% والبسكويت 44% والشوكولاتة 27% والمشروبات الكحولية 22% والمشروبات الغازية 14% (الجدول المرفق 1) .

3-3 القطاع المشترك للصناعات الغذائية

تأسس القطاع المشترك بين الدولة والقطاع الخاص وفقاً للمرسوم التشريعي رقم 10 لعام 1986 حيث تشارك الدولة بنسبة 25% من رأس المال مقدمة على شكل أراضي . وقد تأسس بناءً على هذا المرسوم سبع شركات تعمل في مجال الإنتاج الزراعي، واحدة فقط من هذه الشركات هي شركة غدق تقوم إضافة لأنشطتها الزراعية بالعمل في مجال تصنيع المنتجات الغذائية مثل رب البندورة – تعليب الخضار والفواكه - الأغذية المعلبة – الحلوة – المخللات – الفطر – أجبان معلبة - زيت الزيتون وبعض المواد الغذائية الأخرى .

بالإضافة إلى وجود خمس شركات دولية⁸ تأسست بنتيجة التعاون بين الحكومة السورية وبعض البلدان العربية ولأجنبية . ثلاثة من هذه الشركات تعمل في مجال التصنيع الغذائي وهي :

- الشركة السورية السعودية للاستثمارات الصناعية والزراعية

- الشركة السورية الليبية للاستثمارات الصناعية والزراعية

- الشركة السورية الفنلندية للألبان

تعمل جميع هذه الشركات في مجال تصنيع مشتقات الألبان معتمدة على الحليب المحلي الطازج كمادة أولية ، ويتم تسويق كامل الإنتاج في الأسواق المحلية .

كجزء من القطاع المشترك هناك أكثر من 25 شركة للتصنيع الغذائي أسست بين مستثمرين محليين وأجانب برأسمال مشترك محلي وأجنبي ، وهي مسجلة كشركات خاصة وفق القانون رقم 10 لعام 1991 . وتقوم هذه الشركات بتشغيل حوالي 1300 عامل في مجال التبريد والتخزين – إنتاج زيت الزيتون وزيوت نباتية أخرى – السمن النباتي – عصير الفواكه – مقبلات غذائية – أغذية أطفال – معكرونة – حليب معقم وحليب بودرة - أنواع مختلفة من الجبنة – لبن مصفى – أسماك مجففة ومدخنة .

⁸ أنظر واقع الغذاء والزراعة 2005 ص 66

4- المشاكل الخاصة و المشتركة

يعاني كلاً من القطاعين العام والخاص من العديد من المشاكل المرتبطة بالسياسات الإدارية والتجارية والمالية .

و لكن شركات القطاع العام تعاني من بعض المشاكل الخاصة المتعلقة بوجود معامل تعمل بخطوط إنتاج قديمة - إرتفاع تكاليف الإنتاج - انخفاض الربحية - النقص الكبير في أنشطة الإعلان والتسويق - وقيود إدارية متعددة فيما يخص التشريعات والقوانين . وقد لعب القطاع العام دوراً هاماً في مجال تدريب وتأهيل العاملين في هذا القطاع ، لكن مؤخراً تراجع هذا الدور بتراجع الأرباح مؤدياً الى تسرب مستمر للكوادر المؤهلة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بسبب الفارق في الأجور.

إن التراجع في حصة منتجات القطاع العام في الصادرات خلال الفترة 2004-2000 يعزى إلى ضعف القدرة التنافسية ، لذلك من الملاحظ أن العديد من السلع التي يصدرها القطاع العام قد توقفت مثل رب البندورة والجبنه البيضاء والزيت النباتي إضافة إلى انخفاض كمية الصادرات من سلع أخرى كالمشروبات الروحية خاصة البيرة⁹ .

أما منتجات القطاع الخاص فتتميز بالتنوع وتوفر الحجم المختلفة والأشكال الجذابة والعروض الإعلانية المرافقة والنشاطات التسويقية . ويتميز هذا القطاع بمرونة عالية في مواجهة متطلبات السوق . في حين أن القطاع العام لا يتمتع بهذه الميزة نظراً للقيود المذكورة أعلاه التي تتطلب التحديث .

5- نتائج ومقترحات :

عند مقارنة منتجات الصناعات الغذائية بين القطاع العام والخاص يتبين أن منتجات القطاع الخاص أكثر قبلاً من قبل المستهلكين للأسباب التي سبق ذكرها . وإن انخفاض معدلات النمو والإنتاج للعديد من منتجات القطاع العام كانت نتيجة المنافسة وعدم تحديث المعامل . وقد قامت الحكومة بعدد من الإجراءات للتغلب على هذه المشاكل من خلال عرض بعض الشركات العامة للاستثمار من قبل القطاع الخاص . وهنا تبرز الحاجة لدراسة معمقة من شأنها أن تمكننا من فهم أعمق لجميع العوامل المؤثرة وتقديم مقترحات ملائمة من أجل التطوير آخذة بالاعتبار الجوانب التقنية والتشريعية والإدارية وإعادة تقييم للسياسات الاقتصادية الخاصة بالقطاع العام بحيث تمنحه المرونة الإدارية الكافية لاتخاذ القرارات المرتبطة بالإنتاج والتسويق .

بالنظر إلى القطاع الخاص ، فإن الاستمرار في دعمه وتنميته يحتم أيضاً إيجاد قاعدة بيانات ملائمة لتغطية النقص الكبير في البيانات والمعلومات الخاصة بهذا القطاع ، إضافة إلى ضرورة إجراء دراسات لتحديد العوامل التي تساهم في تحسين أداء هذا القطاع والتشريعات الأكثر ملاءمة بغية تحقيق تكامل دوره مع دور القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية .

⁹ وزارة الصناعة -مديرية الإحصاء- تقارير تتبع

الملحق : جدول رقم 1 - أهم منتجات الصناعات الغذائية في القطاع العام والخاص (1995، 1998-2004)

المادة	الوحدة	القطاع	الطاقة الإنتاجية المتاحة	1995	2000	2001	2002	2003	2004
الدقيق	ألف طن	عام	غ م	1,398	1,399	1,400	1,401	1,402	1,753
		خاص	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
		مجموع							
الخبز	ألف طن	عام	غ م	667	680	710	730	808	821
		خاص	غ م	864	1,216	1,626	1,727	1,789	غ م
		مجموع		1,531	1,896	2,336	2,457	2,597	
بسكويات	طن	عام	غ م	5,776	2,207	2,318	1,699	1,644	1,678
		خاص	غ م	8,265	10,872	11,354	15,662	16,037	غ م
		مجموع		14,041	13,079	13,672	17,361	17,681	
معكرونة وشعيرية	طن	عام	غ م	2,190	1,433	922	1,095	1,219	1,203
		خاص	غ م	4,270	6,758	7,035	7,115	7,205	غ م
		مجموع		6,460	8,191	7,957	8,210	8,424	
حليب معقم	طن	عام	غ م	15,953	11,714	10,706	10,797	10,492	13,402
		خاص	غ م	1,614	1,773	1,497	1,407	1,470	غ م
		مجموع		1,614	13,487	12,203	12,204	11,962	
جبنة		عام	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
		خاص	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
		مجموع							
بازلاء معلبة	طن	عام	غ م	3,683	645	198	931	904	غ م
		خاص	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
		مجموع							
رب البندورة	طن	عام	غ م	13,345	6,995	1,568	4,355	2,473	غ م
		خاص	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
		مجموع							
معلبات مختلفة	طن	عام	غ م	14,370	9,328	3,871	10,295	8,017	8,441
		خاص	غ م	3,419	11,465	7,564	12,029	12,570	غ م
		مجموع		17,789	20,793	11,435	22,324	20,587	
مرملاد	طن	عام	غ م	5,271	875	297	1,298	1,592	غ م
		خاص	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م
		مجموع							

الملحق: تابع جدول رقم 1									
231	123	214	121	109	158	غ م	عام	ألف طن	السكر
0	0	0	0	0	0	0	خاص		
	123	214	121	109			مجموع		
0	1	11	19	14	389	غ م	عام	طن	شوكولاتة
غ م	7,985	7,078	6,062	5,567	5,547	غ م	خاص		
	7,986	7,089	6,081	5,581	5,936		مجموع		
33,320	43,756	49,568	44,121	45,087	33,435	42,765	عام	طن	زيت نباتي
غ م	68,161	64,890	62,385	43,699	272	غ م	خاص		
	111,917	114,458	106,506	88,786	33,707		مجموع		
0	0	0	0	0	0	0	عام	طن	زيت زيتون
غ م	103,947	194,599	95,384	165,354	84,852	غ م	خاص		
	103,947	194,599	95,384	165,354	84,852		مجموع		
962	1,054	1,091	1,169	975	5,182	غ م	عام	طن	سمنة وزبدة
غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	خاص		
							مجموع		
33,708	32,940	28,896	28,848	26,927	19,629	غ م	عام	ألف عبوة	مياه معدنية
غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	خاص		
	32,940	28,896	28,848	26,927	19,629		مجموع		
2,412	2,642	2,787	3,014	3,614	5,668	9,389	عام	ألف لتر	مشروبات غازية
غ م	138,519	129,457	119,452	113,508	48,812	غ م	خاص		
	141,161	132,244	122,466	117,122	54,480		مجموع		
10,855	10,013	10,370	9,950	9,078	10,243	10,078	عام	ألف لتر	بيرة
0	0	0	0	0	0	0	خاص		
	10,013	10,370	9,950	9,078	10,243		مجموع		
3,334	2,496	3,108	3,083	2,987	2,827	غ م	عام	ألف لتر	عرق
غ م	845	762	679	836	710	غ م	خاص		
	3,341	3,870	3,762	3,823	3,537		مجموع		
257	315	296	303	326	249	غ م	عام	ألف لتر	نبيذ
غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	خاص		
							مجموع		
25	49	39	37	34	100	غ م	عام	ألف لتر	مشروبات كحولية أخرى
غ م	1,486	1,404	1,211	1,153	1,207	غ م	خاص		
	1,535	1,443	1,248	1,187	1,307		مجموع		
غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	عام		عصير فوكه

غ م	8,327	8,025	12,173	11,920	4,060	غ م	خاص		
الملحق: تابع جدول رقم 1									
							مجموع		
1,460	1,032	1,129	1,047	1,443	820	1,672	عام	طن	بصل مجفف
غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	غ م	خاص		
							مجموع		

المصدر 1 : المكتب المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية السنوية - 2005، 2000

المصدر 2 : المؤسسة العامة للصناعات الغذائية- تقرير سنوي 2004

غ م : غير متوفر

المراجع

المركز الوطني للسياسات الزراعية 2002 و 2005 . واقع الغذاء والزراعة في سوريا .

المكتب المركزي للإحصاء 1999 و 2005 . المجموعة الإحصائية السنوية .

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي 1990- 2003 . الواقع الراهن للقطاع الزراعي .

وزارة الصناعة 2004 . التقرير السنوي . المؤسسة العامة للصناعات الغذائية .

القانون رقم 21 لعام 1958 .

القانون رقم 10 لعام 1991 .